E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/1995/L.47
24 July 1995
ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٥(ز) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية والانسانية ومسائل حقوق الإنسان: منع الجريمة والعدالة الاجتماعية

اسبانيا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا*، البرتغال، السويد*،
فرنسا، اليونان: مشروع قرار

عقوبة الإعدام

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٣٨٥٧ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و٦١/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١١٨/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و١٣٨/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ يشير إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٤٥ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٣، و١٩٣٠ (د - ٥٨) المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٧٥، و١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤، و١٩٩٠/٥١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠،

* عملاً بالمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد نظر في تقرير الأمين العام الخمسي الخامس عن عقوبة الإعدام وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام[1]، الذي قدم إليه عملاً بقراره ٥١/١٩٩٠ ومقرره ٢٠٦/١٩٩٤ المؤرخ في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤،

وإذ يدرك أنه لم تجاوب سوى ٦٣ حكومة على الاستبيان الذي وافاها الأمين العام به برجاء تزويده بمعلومات تفيد في إعداد التقرير الخمسي الخامس،

١- يدعو الدول الأعضاء إلى الإجابة على استبيان الذي سيرسله الأمين العام لها توطئة لإعداد التقرير الخمسي السادس في عام ٢٠٠٠، وأن توافيه بالمعلومات المطلوبة؛

٢- يحيط علماً بأنه خلال الفترة المستعرضة في تقرير الأمين العام قام عدد متزايد من البلدان بإلغاء عقوبة الإعدام، واعتمدت بلدان أخرى سياسة تخفيض عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام وأبلغت عن عدم توقيع عقوبة الإعدام على المجرمين، بينما أبقت بلدان أخرى على عقوبة الإعدام، مما يعني، كما قال التقرير، وجود حركة ذات شأن تنحو إلى إلغاء عقوبة الإعدام بحكم القانون وبحكم الواقع؛

٣- يرجو لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إبقاء مسألة عقوبة الإعدام قيد النظر الدائم؛

٤- يرجو الأمين العام الاستفادة، لدى إعداد التقرير الخمسي السادس، من جميع البيانات المتاحة، بما في ذلك البحث الجنائي الراهن، ودعوة الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إبداء ملاحظاتها حول هذه المسألة؛

٥- يوصي بأن تواصل تقارير الأمين العام الخمسية، مثل التقرير الذي قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٥، تناول تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام أيضاً.

- - - - -

(١) E/1995/78 وAdd.1 وAdd.l/Corr.1.